• نشرة غير دورية باللغتين العربية والإنجليزية • العددان ٢٩ و ٣٠ ــ يناير (كانون ثان) فبراير (شباط) ١٩٩٠

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

كلمة التحرير

الذين يعرفون منذر عنبتاوى يدركون حجم الخسارة التى منيت بها المنظمة العربية لحقوق الانسان فى وفاته . فمنذر لم يكن مجرد واحد من مؤسسى هذه المنظمة أو حتى أحد قياداتها فحسب . وإنما كان جزءا لايتجزأ من كيانها ومن قضيتها ، ووراء كل جهد خلاق قامت به المنظمة نجد دائما اثرا من دفعه . وأثراً من صدقه .

كان منذر بحكم عمله فى مركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة خبيرا بالقضية التى يعمل لها . كان يدرك مغزاها وقوة الوسائل والأدوات التى يمكن التحرك بها . وكان يمثل قوة دفع دائمة لتوظيف هذه الوسائل والأدوات .

وكان بحكم خبرته مصدر عون فعال للمنظمة ، ساهم فى صياغة مواثيقها الرئيسية ، وبذل جهدا مضنيا فى جمع التأييد والدعم المادى لها ، وكان شديد الحرص فى كل مايتعلق بانضباطها فى سياق حقوق الانسان .

وكان بحكم انتمائه الفلسطينى يدرك جدوى التحرك من مدخل حقوق الانسان فى الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى واجتذاب مصادر الدعم والتأييد الدوليين له . وكان دائما يردد ان الحكومات العربية كلها تدين انتهاك اسرائيل لحقوق الشعب الفلسطينى وبقى أن تتبنى هيئة عربية الدفاع عن انتهاكات حقوق فلسطينيين فى البلدان العربية فبالجانبين يتكامل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى .

هكذا كان منذر رجلا أخلص فى العمل من أجل قضية تستحق ، وهكذا كان رحيله المفاجىء عنا قدرا نسلم به . فالله نسأل له الرحمة ، ولأسرته الصبر ، أما المنظمة فسوف تواصل العمل من أجل القضية التى وهبها حياته دون كلل ..

الكويت : هل يعود حق المشاركة الغائب ؟

بعد التطورات الايجابية التى شهدتها بعض البلدان العربية فى مجال تعزيز حق المشاركة فى الحياة العامة ، تتجه الأنظار الى الكويت فى ضوء التحرك الشعبى الواسع الذى يتصاعد بهذا المطلب منذ بداية شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩ الماضى ، وبدء الحوار هنالك بين قادة البلاد وممثلين لمجلس الأمة السابق .

كانت ملامح هذا التطور الهام قد بدأت فى مطلع شهر ديسمبر / كانون الأول الماضى بسلسلة من الاجتماعات نظمها لفيف من النواب الكويتيين فى مجلس الأمة المنحل ، بهدف المطالبة بإعادة الحياة النيابية فى الكويت ، واعادة العمل بالمواد الدستورية المعطلة منذ قرارات تموز / يوليو ١٩٨٦ ، وتم تنظيم هذه الاجتماعات فى ديوانيات بعض النواب السابقين ، ولاقت اقبالا شديدا من الجمهور ، واصدرت عدة التماسات وعرائض تناشد السلطات الاستجابة لهذه المطالب . بيد ان الحكومة اظهرت استياءها من هذه التطورات ، وحاولت وضع حد لهذه الاجتماعات فاعلنت وزارة الداخلية بيانا فى أواخر ديسمبر ١٩٨٩ اعتبرت فيه هذه الاجتماعات مخالفة لقانون تنظيم الاجتماعات رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ ، وحذرت من استمرار عقد مثل هذه الاجتماعات ، كما اصدر المسئولون عدة بيانات تنتقد هذه المطالب وأسلوب تقديمها ورفض الالتماس الذى تقدم به بعض النواب لاجراء حوار مع أمير البلاد . ومع افتقاد الحوار تصاعد الجدل بين الجانبين .. فتحدى النواب قرار حظر الاجتماعات فى الديوانيات ، واتسع نطاق الاجتماعات حتى اخذت شكل المظاهرات ، مما أسفر عن وقوع مصادمات محدودة ، نتج عنها فى ١٩٩٠/١/٧ اصابة خمسة افراد اثر تجمهر فى منطقة الجهراء ، كما نتج عنها فى ١٩٩٠/١/٢٢ اصابة عدد آخر من المواطنين واحد رجال الأمن ، وتوقيف ١٠ أفراد اثر تجمهر فى منطقة الفروانية استهدف التوجه الى ديوانية احد النواب بقصد الاجتماع .

ووسط اجواء التصعيد ، وجه الشيخ جابر الاحمد امير البلاد خطابا للأمة يوم ١٩٩٠/١/٢٠ ، دعا فيه الى تحكيم العقل والحوار ، وتوسيع قاعدة الشورى والحياة النيابية والمشاركة الشعبية ، وترسيخ الحريات وترحيبه بالحوار والآراء . ووجد الخطاب استجابة سريعة من البرلمانيين الكويتيين والحركة الشعبية المطالبة بعودة الحياة النيابية ، وأعلن السيد أحمد عبد العزيز السعدون عن وقف الاجتماعات الأسبوعية مؤقتا كاستجابة لايماءات أمير البلاد . وتهيأت الاجواء للحوار . وشرع ولى العهد فى إجراء سلسلة من اللقاءات مع الشخصيات العامة المعنية بالحياة الديموقراطية والبرلمان والشورى .. كما ناقشت الحكومة تصورات الحوار واطرافه . واستقبل الشيخ جابر الاحمد وفدا يضم ٧ من النواب السابقين فى مجلس الأمة ، كما عقد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء لقاء و٢٨ من النواب السابقين يوم ٧ فبراير / شباط ١٩٩٠ وصفته المصادر الصحفية الكويتيه بانه جلسة « مبدئية تمهيدية للحوار » .

ورغم انه لم يذع تقارير وافية عن مضمون الحوار ، الا انه وُصِف من جانب مسئولى الحكومة والنواب بانه « ايجابى » ، وأنه مقدمة للقاءات أخرى . لكن بخلاف ذلك ركزت تصريحات الشيخ الصباح على ان الحوار تركز حول « اهمية الوصول الى صيغة عملية ومحددة تكفل تجنب الوقوع فى الاخطاء والسلبيات السابقة التى أدت الى حل مجلس الأمة عامى ٧٦ ، ١٩٨٦ . وأوضحت تصريحات السيد أحمد عبد العزيز السعدون « أن سمو ولى العهد استعرض عثرات المجلس السابق ، والظروف التى أدت الى تعطيل الحياة البرلمانية ، « بينما استعرض الحضور الثوابت المتفق عليها بينهم » .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان ، التى تتابع باهتمام بالغ ، هذه التطورات ، تعتقد أن تبنى الحكومة الكويتية لمطلب الحوار حول حق المشاركة فى الحياة العامة ، والذى بدأ بالفعل خلال شهر شباط / فبراير ١٩٩٠ . يعد خطوة هامة على طريق طال انتظاره . وتعتقد ان الحكومة الكويتية تستطيع ان تختصر كثيرا من العناء بدفع هذا الحوار لغايته المنشودة .

لقد عكس الخطاب الرسمى الكويتى كثيرا من القلق فى مواجهة هذا المطلب ، انطلاقا من تقديراته

التتمة ص ٢

فى هذا العدد

☐ هجرة اليهود السوفييت لفلسطين المحتلة ص ٢
☐ وزيرا داخلية البحرين والأردن يردان على المنظمة ص ٣ ☐ تقرير عن السودان ص ٤ ☐ حقوق الانسان فى الوطن العربى ص ص ٥ ، ٦ ، ٧ ☐ اسلوب أمنى جديد فى مصر ص ٨ ☐ تقرير عن الأردن ص ٩ ☐ ظاهرة الاختفاء فى المغرب ص ١٠ ☐ من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان ص ١١ ، ١٢

المنظمة تدين توطين يهود الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية فى فلسطين المحتلة

باسم حقوق الانسان جرى توجيه ضغوط مكثفة على الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية طيلة العقدين الأخيرين لاطلاق حق الهجرة لليهود . وفى إطار هذه الضغوط وضعت المسألة كحلقة محورية فى إعادة صياغة العلاقات بين الشرق والغرب ، ودبجت المواثيق التى تكفل التقدم نحو هذا الهدف ، ووضعت العراقيل التى تضمن عدم النكوص عنه ، ولم يكن ربط تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية فى الاتفاقية التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بهذه المسألة سوى مثال من أمثلة عديدة .

فى سياق التطورات الجارية التى شهدها الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية فى العام الأخير فى اطار تعزيز الحريات هنالك ، فتحت السلطات الباب على مصراعيه أمام هذه الهجرة . وحتى هذه النقطة يصبح هذا التطور عملا ايجابيا يستحق ان يهنأ عليه الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية ، ومن قبلهم اليهود . لكن ان تتكاتف جهود دولية وصهيونية متعددة لتوجيه هذه الهجرة للحلول محل شعب آخر يعانى من كل صنوف الاضطهاد على أرضه ، ووضع هذا الشعب بين خيارى الهجرة الاضطرارية والطرد ، فهذا مالايدخل فى باب حقوق الانسان .

ففى باب حقوق الانسان ليس هناك من يستطيع ان يدعى بحقوق لجماعات تتم بالمقايضة بحقوق جماعات أخرى . وحتى الشعوب التى تتعرض أراضيها للاحتلال يكفل لها القانون الدولى عدم تغيير طبيعتها السكانية والديموغرافية من خلال اتفاقية جنيف الرابعة . وفى باب الحقوق أيضا لايجوز أن يحرم مئات الآلاف من الفلسطينيين من العودة لبلدهم قوة واقتدارا بينما يتم جلب مئات الآلاف من أقوام أخرى ، ربما لم يشاهدوا فلسطين من قبل ليستوطنوها .

وفى باب حقوق الانسان كذلك ليس هناك مايفرض قصر تأشيرة الخروج ليهود الاتحاد السوفيتى على الذهاب لاسرائيل ، ومنع أمريكا استقبال هؤلاء ، فى حين أنها أحد مراكز هذه الهجرة ، وقوة الدفع الرئيسية لتحقيقها ، مما يعنى وجود شبه اتفاق حول توطين هذه الهجرة فى فلسطين المحتلة .

فى غمرة الاضطرابات التى اشاعتها اسرائيل فى المنطقة خلال نصف القرن الأخير ، رحّلت الاهتمام بالمشكلة الفلسطينية من جوهرها الى اعراضها . حتى لقد يغيب عن ذهن البعض أن معاناة الشعب الفلسطينى كانت ، ولاتزال ، هى الوجه الآخر للهجرة اليهودية لفلسطين — واذا كان النظام العالمى قد برر اقتطاع أراضى من شعب فلسطين فى الأربعينات بالظلم الذى وقع على اليهود فى أوروبا ، فليس من حقه ان يكافىء انعتاق اليهود فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية من قيود على تنقلهم بباق أراضى شعب فلسطين يستوطنون فيها بمئات الآلاف .

ان قراءة متأنية فى الوقائع والتطورات ، والتصورات المطروحة حول هجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل تضعنا مباشرة أمام جناية كبرى فى حق شعب فلسطين .. وقادة اسرائيل لم يخفوا هذا الامر ، فرئيس وزراء اسرائيل قد قالها صراحة : « هجرة كثيفة تحتاج لاسرائيل كبرى » وقادة الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية ، وهيئات الاستيطان تتحدث عن هجرة تتراوح بين نصف المليون ، والمليون خلال السنوات القليلة القادمة . كما تم بالفعل توطين آلاف من القادمين فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . والمصادر الفرنسية أوردت أنباء عن استعدادات اسرائيلية بميزانية تصل الى ١,٧٥ مليار دولار لتوطين هؤلاء اليهود ، فيما تتناول مصادر صحفية أمريكية بارزة الحديث عن نصف مليار دولار امريكى تخصصها الولايات المتحدة الامريكية للاسكان فى اسرائيل فى خدمة هذا الغرض فى الوقت الذى تخفض فيه برنامج مساعداتها الدولية فضلا عن مبالغ أخرى للجباية تقترب من هذا الرقم . كما تعتمد سياسة تغلق باب الهجرة فى وجه اليهود السوفيت والأوروبيين الشرقيين وتستحث هجرة الفلسطينيين المقيمين فى الأراضى المحتلة للولايات المتحدة . وفيما أعلن المسئولون الجدد فى ألمانيا الشرقية عن بحث تعويضات اليهود عن جرائم النازية ، أما الأوروبيون الذين استنكروا هذا التوجه فقد أبقوا على الباب مغلقا فى وجه الهجرة اليهودية . وفى الولايات المتحدة كان الشىء الذى جرى الاعتراض عليه فى الموضوع كله هو تصريح رئيس وزراء اسرائيل ، عن اسرائيل الكبرى .

فى ضوء هذه الاعتبارات تدارست المنظمة العربية لحقوق الانسان الآثار السلبية لهجرة اليهود السوفييت ويهود أوروبا الشرقية على حقوق الشعب الفلسطينى . وخلصت الى أن مسئولية مواجهة هذا القرار إنما هى مسئولية دولية ، بقدر ماهى مسئولية عربية ، وتناشد الرأى العام الدولى والمنظمات الدولية والدول المعنية فى العمل على أن تكون هذه الهجرة مفتوحة لبلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، وعدم قصرها على اسرائيل ، وأن يحظر توطين هذه الهجرة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، كما تناشد هذه الهيئات بأن تطالب بنفس القدر بحق العودة للفلسطينيين فى الشتات تطبيقا لقرارات الأمم المتحدة . وتتوجه بمناشدة خاصة للاتحاد السوفيتى بأن يترجم موقفه الذى عبر فيه عن قلقه من توطين اليهود السوفييت فى الأراضى الفلسطينية المحتلة الى واقع ملموس .

أما على مستوى الرأى العام العربى فان المنظمة تناشد كافة هيئات الأمة العربية ، وفى مقدمتها الحكومات العربية باتخاذ مواقف فعالة لاشعار كافة القوى المعنية بخطورة هذا الموقف وآثاره السلبية فى المنطقة .

تتمة ص ١

هل يعود حق المشاركة الغائب

لتكرار الظروف التى قادت الى حله لمجلس الأمة الكويتى عام ١٩٨٦ ، والمنظمة لاتتجاهل طبيعة المخاوف التى تدفع الحكومة للتردد . لكن المؤكد أن الظروف التى أدت الى قرارات يوليو / تموز ١٩٨٦ قد تغيرت ، بل ان العالم كله من حولنا قد تغير بما فى ذلك كثير من أوضاع البلدان العربية ، وليس فقط الظروف المحيطة بالكويت . كما اتجه العالم من حولنا الى مراجعة جوهرية لنمط التجارب والأفكار التى سادته طوال نصف القرن الماضى . ولايجوز ان يتخلف الكويت أو غيره من بلدان الوطن العربى عن مراجعة مماثلة تتجاوب مع روح العصر وتجاربه ، وسوف تساعد مثل هذه المراجعة كثيرا ، وكذا توقيت الاستجابة ، وشروطها على توفير عناء مر به غيرنا .

لقد اثبتت تجارب الوطن العربى ، وأيضا تجارب العالم ، ان تفادى جوهر المشكلات يطيل أمد العثرات ، ولايعمل على حلها . واذا لم يكن هناك مفر من الاعتراف بمشاكل الديمقراطية ومتاعبها ، فسوف تظل أفضل الخيارات للحكام والمحكومين معا . ولقد أثرت تجربة الكويت النيابية العمل الوطنى العربى من قبل . وخليق بالكويت ان تتقدم الصفوف نحو مهام المرحلة المقبلة . وهى مهام لاتقوى النخب الحاكمة على حملها وحدها مهما حسن ظنها بامكانياتها . وتحتاج لتضافر الجهد الحكومى والشعبى . وهى الصيغة التى ارتضاها التراث الايمانى « بالشورى » ، والتراث الانسانى « بالنيابية » ، وكفلتها نصوص العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية بحق المشاركة فى الحياة العامة .

فى ردهما على المنظمة :

وزير داخلية البحرين ينفى ادعاءات بتعذيب اثنين من السجناء السياسيين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان خطابا من السيد وزير داخلية البحرين ردا على استفساراتها ومناشدتها بشأن احدى الشكاوى التى تلقتها بخصوص تدهور الحالة الصحية لاثنين من السجناء السياسيين وهما عباس أحمد يوسف والسيد جميل العلوى ، وذلك نتيجة لظروف السجن ولتعرضهما للتعذيب وألحت على حاجتهما الماسة لتلقى العلاج على نحو عاجل من جانب أطباء متخصصين .

وقد أفاد السيد وزير الداخلية فى رده على خطاب المنظمة ، ان السجينين يتمتعان بكامل الحقوق المنصوص عليها فى القانون ، وانه لاأساس للإدعاءات المقدمة إلى المنظمة فى هذا الصدد .

وفيما يلى نص الخطاب الوارد من سيادته :

« اشارة الى خطابكم رقم ١٥٥٠ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٥ بشأن الادعاءات التى تسلمتها المنظمة حول حالة شخصين سجينين فى البحرين وأن حالتهما الصحية قد تدهورت وفى حاجة الى العلاج السريع .

نرجو احاطة سعادتكم علما أن أولهما قد حوكم عام ١٩٨٢ أمام محكمة الاستئناف العليا بتهم السعى والتخابر لدى دولة أجنبية للقيام بأعمال عدائية ضد دولة البحرين ، كما انضم الى منظمة غير مشروعة ، وقد اصدرت المحكمة حكمها بسجنه خمسة عشر عاما . أما ثانيهما فهو ليس معتقلا بدون محاكمة أو اتهام كما تقول الادعاءات المقدمة اليكم ، فقد قدم الى محكمة أمن الدولة عام ١٩٨٨ بتهم الانضمام الى منظمة غير مشروعة واصدرت المحكمة حكمها بسجنه ثلاث سنوات . وهما يقضيان حاليا فترة العقوبة ، وهما يتمتعان بكامل الحقوق المنصوص عليها فى القانون ، وأنه لا أساس لهذه الادعاءات المقدمة الى المنظمة » .

هذا وكانت الشكوى الواردة للمنظمة قد اشارت لتدهور الحالة الصحية للسجينين عباس أحمد يوسف (٢٥ سنة) والسيد جميل العلوى (٢٧ سنة). واشارت إلى أن ظروف السجن والتعذيب اللذين تعرضا له قد ضاعف من خطورة حالتهما . وافادت الشكوى ان الأول الذى ألقى القبض عليه فى ديسمبر ١٩٨١ قد وجهت إليه تهمة الانتماء الى تنظيم محظور يعرف باسم « الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين » . وأضافت ان حالته الصحية قد تدهورت بشكل بالغ ، وأنه يعانى من حالة عصبية حادة ، تتمثل فى ارتعاش لاإرادى فى أجزاء من جسمه ، وضيق فى التنفس وفقدان القدرة على التركيز أو التعرف على أفراد أسرته . وأفادت أن أسرته قد قدمت طلبا لوزير الداخلية للسماح لها بعلاجه وعرضه على طبيب مختص ، الا ان طلبها قد قوبل بالتجاهل . وجدير بالذكر أنها كانت قد اشارت الى أن الطبيب المشرف على علاج السجين طبيب مختص فى طب الاسنان ، وان مطلبها يتمثل فى تمكين أسرة السجين من عرضه على طبيب مختص .

أما السجين الثانى السيد جميل العلوى والذى كان قد ألقى القبض عليه فى فبراير ١٩٨٩ وأودع بسجن المنامة ، فقد أشارت الشكوى إلى أنه يعانى بدوره من عدة امراض تستدعى العلاج العاجل ، من بينها تلف فى أحد صمامات القلب . واشارت إلى أنه فى حاجة ماسة لاجراء جراحة عاجلة فى قلبه ، وأنه كان قد تقدم بعدة طلبات فى هذا الشأن إلى الجهات المختصة ولكنها قوبلت بالتجاهل والاهمال ، وذلك بالرغم من أنه قد تعرض فى الفترة الأخيرة لعدة نوبات قلبية . واضافت انه اعلن اضرابا عن الطعام فى ١٩٨٩/٩/٥ احتجاجا على عدم الاستجابة إلى طلبه . وأفادت ان حالته الصحية أصبحت أكثر سوءا بعد اثنى عشر يوما من الاضراب وأنه نقل إلى مستشفى ادارة السجن . واشارت الى ان السجين قد قال فى معرض رده على مااخبره به طبيب السجن حول عدم توافر الأجهزة الطبية الدقيقة التى تتيح اجراء عملية جراحية فى القلب ، بأنهم اذا لم يتيحوا له العلاج فإنهم يحكمون عليه عمليا بالاعدام والموت البطىء . وقد طالبت الشكوى اما بتسهيل مهمة سفره لتلقى العلاج ، أو وضعه تحت اشراف طبيب مختص .

وجدير بالذكر ان الشكوى كانت قد اشارت الى أن الاهمال المتعمد للسجناء السياسيين ، وذلك بالرغم من معاناة بعضهم من أمراض مزمنة ، تحتاج الى علاج دقيق واسعافات عاجلة ، مما يعرض هؤلاء السجناء لمخاطر قد تهدد حياتهم .

وكانت المنظمة التى استشعرت قلقا بالغا تجاه تلك المعلومات قد ناشدت السيد وزير الداخلية التحقق من أوضاع السجينين المشار اليهما ، وكفالة حقهما فى العلاج اللازم تحت اشراف أطباء متخصصين ووقف أية ممارسات قد تتضمن سوء معاملة أو تعذيب للسجناء .

وبالرغم من أن المنظمة ترحب برد السيد وزير داخلية البحرين على استفساراتها ، وبالتصويب الوارد بشأن وضعية السجين الثانى ، الا انها لاتزال يساورها القلق بشأن أوضاع السجناء السياسيين ، وذلك فى ضوء استمرار تلقيها لشكاوى تتناول مظاهر مختلفة من سوء أوضاع السجون ، وهى الأوضاع التى تأمل المنظمة ان يتم اتخاذ اجراءات فعالة بشأنها تتيح حماية السجناء من التعرض لأية معاملة مهينة أو حاطة بالكرامة ، كما تتيح حماية أرواحهم وإتاحة العلاج اللازم لهم واحترام سائر حقوقهم الانسانية .

ووزير داخلية الأردن يحيط المنظمة بالافراج عن سجين

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان خطابا من السيد سالم مساعده نائب رئيس الوزراء ووزير داخلية الأردن وذلك ردا على اتصال كانت المنظمة قد اجرته مع سيادته ناشدته فيه اطلاق سراح احد المحتجزين السياسيين بالنظر لظروفه الصحية .

وقد تلقت المنظمة بإرتياح الأنباء التى تضمنها خطاب السيد نائب رئيس الوزراء والتى ورد بها أنه قد أفرج عن المذكور ــ وهو حمدى محمد مطر ــ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢ . كما ورد بها ما يفيد ان مندوب الصليب الأحمر الدولى كان يتاح له حق زيارته بإستمرار طوال فترة الاعتقال . علما بأن الخطاب قد تضمن تصويبا للمعلومات الواردة للمنظمة بشأن حقيقة حالته الصحية . فبينما اشارت الشكوى الواردة للمنظمة لتعرضه لأزمات قلبية متكررة استوجبت نقله إلى المدينة الطبية مشيرة فى هذا الصدد ان ظروفه الصحية تستدعى وجوده تحت اشراف طبى دقيق ليتسنى تقديم الاسعافات اللازمة له ــ ورد فى خطاب السيد نائب رئيس الوزراء انه « سليم معافى » وانه « لم يتعرض لأية وعكة صحية » .

وفيما يلى نص الخطاب الوارد من سيادته :

اشارة الى كتابكم رقم ١٦٢٧ تاريخ ١٩٩٠/١/١٣ والمتعلق بالمدعو حمدى محمد مطر ، أرجو أن اعلم سيادتكم ان المذكور اعتقل بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٤ لاشتراكه بتهريب اسلحة الى الأردن للقيام بعمليات تخريبية مسلحة داخل البلاد . أما عن وضعه الصحى فانه لم يتعرض لأية وعكة صحية وهو سليم معافى . وقد كان مندوب الصليب الأحمر الدولى يزوره باستمرار طيلة فترة الاعتقال وقد افرج عنه بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢ .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان اذ تشكر لسيادته تكرمه بالرد فإنها تأمل ان يتواصل الحوار بشأن اية شكاوى اخرى قد ترد للمنظمة بشأن قضايا حقوق الانسان بما يتيح تعزيز تلك الحقوق وازالة ما قد يعترض طريقها من صعاب أو شوائب .

السودان : تحركات اقليمية ودولية لإلغاء حكم إعدام نقيب الاطباء السابق

مازالت التطورات التى تشهدها الساحة السودانية تثير دواعى قلق المنظمة وذلك بالرغم من بعض الارتياح الذى استشعرته مؤخرا تجاه الانباء الخاصة بالافراج عن كل من السادة الصادق المهدى وحسن الترابى ومحمد عثمان الميرغنى وابراهيم نقد قادة أحزاب الأمة والجبهة الاسلامية والاتحاد الديمقراطى والحزب الشيوعى .

فقد جاءت الأحداث الخاصة بتقديم السياسيين والنقابيين لمحاكمات عسكرية تفتقر للضمانات المقررة دوليا وصدور احكام بالاعدام على الدكتور مأمون حسين نقيب الأطباء السابق وبالسجن لمدة ١٥ سنة على الدكتور سيد محمد عبد الله لمجرد ممارستهماالسلمية لحقهما فى التعبير والاضراب ، لتضاعف مما تستشعره المنظمة من مخاطر تهدد كفالة أبسط الضمانات الخاصة بالحريات وبحقوق الانسان ، ولتثير موجة واسعة من الاستياء لدى أوساط عديدة من الرأى العام .

وبالرغم من الانباء الواردة حول صدور قرار بوقف تنفيذ حكم الاعدام الصادر بحق الدكتور مأمون وذلك فى أعقاب التحركات الاقليمية والدولية المكثفة التى تمت تجاه هذه القضية من جانب المنظمات المعنية بحقوق الانسان ، الا ان المنظمة مازالت تتطلع لصدور قرار بالغاء حكم الاعدام بدلا من مجرد وقف تنفيذه ، كما تتطلع لأن يكون ذلك مقدمة لقرارات أكثر شمولا تتضمن الغاء المحاكم الاستثنائية الخاصة ، والافراج عن كافة المعتقلين السياسيين واعادة الحريات السياسية والنقابية فى البلاد .

وكانت المنظمة قد تلقت تقارير تفيد اعتقال واختطاف عدد من الأطباء اثر اعلان نقابة الأطباء السودانية الاضراب لمدة أسبوع احتجاجا على حل النقابة ومصادرة الحريات النقابية من جانب السلطات . واشارت تلك التقارير لاعتقال كل من الدكتور مأمون محمد حسين والدكتور سيد محمد عبد الله والدكتور ليمورو غوردون والدكتور جعفر محمد صالح وآخرين . كما اشارت لتعرض هؤلاء الاشخاص للتعذيب مما اسفر عن وقوع اصابات جسيمة للبعض شملت نقل الدكتور مأمون حسين للعناية المركزة بالمستشفى العسكرى بأم درمان ، وتدهور الحالة الصحية لكل من الدكتور الشيخ كنيش والدكتور جعفر صالح . كما اشارت لأحكام الاعدام والسجن التى صدرت بعد المحاكمة العسكرية السريعة التى أجريت ومنع المحامين والصحفيين من حضورها .

وكانت المنظمة التى تلقت هذه الأنباء بانزعاج بالغ قد ارسلت فور تلقيها تلك المعلومات برقية للفريق عمر حسن البشير ، اعربت فيها عن قلقها العميق من هذه الاجراءات ، وناشدته التدخل الفورى لوقفها والغاء احكام الاعدام والسجن الصادرة بحق النقابيين الذين جاء نشاطهم خاليا من أى عمل من أعمال العنف واقتصر على ممارستهم لحقهم فى الاضراب السلمى للتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم . كما اعربت عن قلقها من طبيعة المحاكمات الاستثنائية التى أجريت لهم ، والتى تفتقر للضمانات القانونية المقررة دوليا وفى مقدمتها حق الدفاع والاستئناف .

وقد عاودت المنظمة مخاطبة الفريق عمر حسن البشير فى برقية تالية جددت فيها مناشدتها له لالغاء الاحكام الصادرة وتطرقت للتقارير التى تلقتها حول التعذيب ، وناشدته التدخل الفورى لوقف مثل هذه الممارسات ، كما جددت مناشدتها له للافراج عن كافة المعتقلين السياسيين وكفالة حرية العمل النقابى والسياسى فى البلاد ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة باحترام ضمانات حقوق الانسان .

ومن جانب آخر أجرت المنظمة اتصالات عاجلة مع عدد من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان دعتها فيها للمشاركة فى الجهود المبذولة لالغاء الأحكام الصادرة بحق الأطباء ، ومن بين تلك المنظمات Human Rights Watch ومنظمة العفو ولجنة أطباء حقوق الانسان ولجنة المحامين الأمريكيين ، كما أجرت المنظمة اتصالا مع مساعد أمين عام الأمم المتحدة لشئون حقوق الانسان (بجنيف) .

هذا وكانت قضية اسقاط احكام الاعدام والسجن بحق النقابيين من الأطباء قد شهدت موجة واسعة من التضامن من جانب المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بحقوق الانسان .

فقد اصدرت رابطة الحقوقيين الديموقراطيين نداء عاجلا الى كافة الهيئات والمنظمات العاملة فى حقل حقوق الانسان ، ناشدتها فيه التدخل لدى قادة الانقلاب من أجل انقاذ حياة الدكتور مأمون محمد حسين . كما وجه المركز الدولى للحقوق النقابية برقية عاجلة الى كافة المنظمات النقابية ومنظمات حقوق الانسان واليونسكو ناشدها التدخل الفورى لايقاف احكام الاعدام ، مشيرا لمظاهر انتهاكات الحريات النقابية فى السودان عقب انقلاب الثلاثين من يونيو ، بدءا بحل النقابات واعتقال القادة النقابيين ومصادرة ممتلكات النقابات ، وانتهاء بتحويل بعض مقار النقابات الى معتقلات مثلما حدث لدار نقابة المحامين ودار النقابة العامة للبنوك . كما اصدرت منظمة العفو نشرة خاصة عن الأطباء الذين تم القبض عليهم عقب اضراب الأطباء فى الخرطوم ، وطالبت بالتضامن معهم باعتبارهم سجناء رأى وضمير وطالبت بممارسة الضغط من أجل الافراج عنهم أو تقديمهم لمحاكمات عادلة . كما اصدرت نشرة اخبارية عن السودان أوردت بها تقديراتها لعدد المعتقلين السياسيين، فأشارت لاعتقادها بأن النظام العسكرى يحتجز مايزيد على ١٥٠ معارضا سياسيا فى الخرطوم . وعلى الجانب الآخر اصدرت الشبكة الدولية لمناهضة التعذيب (S.O.S) نداء الى كافة المنظمات ناشدتهم فيه التدخل من أجل الافراج عن الأطباء الذين تم اعتقالهم عقب اضراب الأطباء الأخير ، والتعبير عن استنكارها للتعذيب وعمليات الاختطاف التى تعرض لها عشرة من الأطباء ، وتطرق النداء أيضا الى اشكال الاعتقال غير القانونى الذى تقوم بها جهات غير رسمية موالية للانقلاب وماتشكله من تهديد لسيادة القانون واهدار لأبسط قواعد العدالة وانتهاك لحرية المواطن .

كما اصدرت منظمة « افريكا وتش » تقريرا حول محاكمات الأطباء فى السودان ، واشارت لتصريحات رسمية تصف اعمال الاحتجاج والتظاهر السلمى بأنها جرائم ترقى الى مستوى « الخيانة العظمى » ، مما اعتبره التقرير تهديدا مباشرا باعدام المعارضين السلميين .

وعلى الصعيد الاقليمى ارسل اتحاد المحامين العرب — الذى كان قد تلقى انباء المحاكمات اثناء انعقاد مكتبه الدائم بصنعاء — برقيات الى الفريق عمر البشير والى كافة الرؤساء والملوك العرب يناشدهم سرعة التدخل لوقف حكم الاعدام كما قرر ارسال وفد للسودان للمطالبة بالغاء حكم الاعدام وبالافراج الفورى عن كافة المعتقلين السياسيين والنقابيين بما فى ذلك أعضاء مجلس نقابة المحامين الأساتذة مصطفى عبد القادر ، جلال الدين السيد ، أمين مكى مدنى وغيرهم من المحامين المعتقلين .

وجدير بالذكر أن أوضاع حقوق الانسان فى السودان كانت قد تصدرت جدول اعمال اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين ، فقد أكد فى توصياته على مطالبته بعودة الديموقراطية والتعددية السياسية فى السودان ، وكفالة حرية العمل النقابى واستقلال القضاء . واستنكر قرار المجلس العسكرى بحل نقابة المحامين ومنع ممثليها الشرعيين من المشاركة فى أعمال دورة المكتب الدائم لعام ٨٩ بصنعاء .

ومن المعروف ان المنظمة ظلت تنظر بقلق للتطورات التى شهدتها الساحة السودانية اثر الانقلاب العسكرى الأخير فى ٣٠ يونيو ، والتى شملت تعطيل الدستور واعلان حالة الطوارىء وحل كافة الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية بما فيها نقابة المحامين والمنظمة السودانية لحقوق الانسان ، وفرض حظر على التجمع والتظاهر وانشاء المحاكم الاستثنائية بديلا عن القضاء الطبيعى .

ومازالت اوضاع حقوق الانسان فى السودان تتصدر اهتمامات المنظمة وغيرها من الهيئات المعنية .

حقوق الإنسان فى الوطن العربى

مصر :

حيثيات الحكم فى براءة المتهمين فى التنظيم الناصرى تدين التعذيب

قضت محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » فى ١٩٩٠/٢/١١ ببراءة جميع المتهمين فى قضية « التنظيم الناصرى المسلح » . كان المتهمون وعددهم ١٦ شخصا قد احيلوا الى المحاكمة بتهم تكوين تنظيم ناصرى والقاء مفرقعات امام أحد البنوك والتخابر مع دول أجنبية ، وأصدرت المحكمة فى أغسطس ١٩٨٨ قرارها بالسجن ٥ سنوات للمتهم الثالث جمال منيب وبراءة الباقين ، غير انه بموجب قانون الطوارىء فقد استخدم الحاكم العسكرى الصلاحيات الممنوحة له ورفض التصديق على الاحكام ، وتقرر بدء محاكمتهم من جديد امام دائرة أخرى فى أكتوبر ١٩٨٩ التى اصدرت حكمها المتقدم ببراءة جميع المتهمين . وبذلك يصبح هذا الحكم نهائيا وغير قابل للطعن من قبل الحاكم العسكرى .

وقد استندت المحكمة فى حيثيات حكمها بالبراءة الى ان ادلة الدعوة قد قامت على اعتراف المتهم الأول فى التحقيقات التى أجرتها النيابة ، وقد اسقطت المحكمة هذا الاعتراف لتيقنها من أنه كان نتيجة للتعذيب الذى وقع عليه كما وقع على آخرين . وقد نددت المحكمة بالتعذيب ، وناشدت المشرع وضع الضوابط التى تكفل حماية المتهمين من أى تعذيب يتعرضون له وهم بين يدى السلطة . كما دعت الى ان يتولى قضاة التحقيق وحدهم التحقيق فى جرائم الرأى ، وان يتيسر للمتهمين فى القضايا ذات الطابع السياسى طلب ندب قاضى التحقيق ، بحيث يبطل أى اجراء فى التحقيق اذا تم دون اجابة المتهم الى طلبه ، او اذا وضعت عراقيل تحول دون تولى التحقيق أحد القضاة .

★ ليبيا

غموض مصير جندى ليبى

أجرت المنظمة العربية لحقوق الانسان اتصالا مع الصليب الأحمر الدولى بخصوص الشكوى التى تلقتها حول حقيقة مصير أحد الجنود الليبيين ممن شاركوا فى النزاع الليبى التشادى ، ومن غير المعروف ما اذا كان من بين أسرى الحرب بل وعما اذا كان لايزال على قيد الحياة . وكانت الشكوى قد اشارت الى ان السنوسى سالم خليل ابراهيم البالغ من العمر ٢٨ عاما والمجند فى سلاح الدبابات يعد فى عداد المفقودين منذ ١٩٨٦ حيث انقطعت اخباره كلية عن ذويه ، واضافت ان كافة المحاولات التى بذلتها عائلته لمعرفة حقيقة مصيره قد باءت بالفشل ، ولم تسفر عن أية معلومات عن وضعيته .

وقد ناشدت المنظمة الصليب الأحمر الدولى ان يقوم بمساعيه فى مجال الكشف عن حقيقة مصير المذكور ، آملة ان تسفر جهوده عن كشف النقاب فى هذا الشأن .

★ الجزائر

مخاوف بشأن تسليم اثنين من المعارضين للمغرب

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى تشير لإعتزام السلطات الجزائرية المختصة ترحيل اثنين من المعارضين المغاربة وتسليمهما للسلطات المغربية . وافادت الشكوى ان المعنيين بقرار الترحيل وهما مهتاد عبد الرحيم ونيكوى عمر ، كانا قد لجأ للجزائر منذ عدة سنوات هربا من أحكام بالاعدام كانت قد صدرت بحقهما عام ١٩٨٤ بسبب أنشطتهما السياسية المعارضة واتهامهما بالانتماء للحركة الاسلامية .

واعربت الشكوى عن مخاوفها بشأن المخاطر التى قد تهدد حياتهما فى حال تنفيذ اجراءات الترحيل المشار إليها ، واحتمالات تعرضهما لعقوبة الاعدام عند تسليمهما للسلطات المغربية المختصة . وأكدت الشكوى ان المذكورين لم يقترفا أى عمل من أعمال العنف ، وأن الأحكام التى سبق وأن صدرت بحقهما قد جاءت بسبب ممارستهما السلمية لارائهما ومعتقداتهما .

وقد خاطبت المنظمة — فور تلقيها الشكوى — السيد وزير داخلية الجزائر ، واعربت عما يساورها من قلق تجاه المصير الذى قد يواجهه المشار اليهما اعلاه اذا ماتم تسليمهما للسلطات المغربية . واشارت لمخاوفها ان تهددهما عقوبة الاعدام رغم أنشطتهما السلمية .

وناشدته النظر فى امكانية العدول عن قرار الترحيل حفاظا على حياة المواطنين المذكورين وإتاحة حق الاقامة لهما كلاجئين سياسيين بالجزائر ، ورجته فى حالة ما اذا كانت هناك اعتبارات تحتم ترحيلهما إلى خارج البلاد ان يتم مراعاة ان يكون اجراء الترحيل الى أى بلد آخر غير موطنهما الأصلى ، وذلك حفاظا على أرواحهما واعمالا للضمانات التى أقرتها المواثيق الدولية لحقوق الانسان .

★ الصومال

محاكمة ستة من سجناء الرأى أمام محكمة الأمن القومى

ارسلت المنظمة العربية لحقوق الانسان برقية عاجلة للرئيس الصومالى محمد سياد برى ، اعربت فيها عن قلقها البالغ من طبيعة المحاكمات المزمع اجراؤها لستة من سجناء الرأى والضمير ممن تقرر محاكمتهم امام محكمة الأمن القومى فى ٢٨ يناير، ووجهت إليهم تهما تتضمن عقوبة الاعدام .

واشارت المنظمة فى برقيتها إلى أنها تخشى أن يواجه هؤلاء الاشخاص أحكاما بالاعدام بعد محاكمة غير عادلة لاتتوافر فيها الحدود الدنيا لمعايير العدالة ، وذلك فى ضوء افتقار محكمة الأمن القومى للضمانات القانونية المقررة دوليا وعدم اتاحتها لحق الاستئناف وكذلك عدم تمتعها بالاستقلالية والحيدة اللازمة . كما اعربت المنظمة عن مخاوفها من أن تكون الاجراءات المتخذة بحق هؤلاء الاشخاص قد جاءت بسبب ممارستهم السلمية لحقهم فى التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم . وناشدته كفالة محاكمة عادلة لهم تتفق مع المعايير الدولية واتاحة حق الاتصال لهم بمحامين للدفاع عنهم .

وكانت المنظمة قد تلقت تقارير تفيد وقوع اعتقالات واسعة النطاق فى ١٣ يوليو الماضى شملت عددا من الشيوخ والمثقفين والطلاب ورجال الاعمال من بينهم الشيخ عبد الرشيد شيخ على صوفى (أستاذ الدراسات الاسلامية بجامعة الصومال ، وإمام أحد مساجد مقديشيو) والمعروف بمعارضته للسلطات ، ومحمد على ضاهر (كاتب اسلامى وحاكم اقليمى سابق) ، واسماعيل جومالى (المحامى المعنى بالدفاع فى قضايا حقوق الانسان) ، وحسين على فيدو (طالب) ، وموسى عثمان (طالب) وآخرين .

وقد أفادت التقارير أن هذه الاعتقالات قد أثارت موجة من الاستياء أسفرت عن اندلاع مظاهرات احتجاج فى اليوم التالى مباشرة لوقوع تلك الاعتقالات وذلك فى ١٤ يوليو ، حيث خرجت تجمعات واسعة من عدة مساجد بمقديشيو تصدت لها قوات الأمن ، وجرت مصادمات أسفرت عن وقوع مئات من القتلى والجرحى قدرتها بعض المصادر بنحو ٤٥٠ قتيلا و١٠٠٠ جريح . وقدرتها مصادر أخرى بنحو ٢٠٠ قتيل على الأقل من بينهم بعض أفراد من رجال الأمن . كما صاحب هذه الأحداث وقوع اعتقالات جديدة فى صفوف المتظاهرين شملت عدة مئات من الأشخاص

وذلك فى الوقت الذى ترددت فيه أنباء عن اعدام ٤٦ شخصا من بينهم دون محاكمة .

وبينما تم فى تطور لاحق اطلاق سراح عدد من الأشخاص من بينهم الشيخ ابراهيم محمود سولى الذى افرج عنه فى نوفمبر ١٩٨٩ وشريف شرافو الذى اخلى سبيله فى بدايات يناير ١٩٩٠ واسماعيل جومالى المحامى وآخرين ، تقرر تقديم ستة أشخاص من بين المقبوض عليهم فى ١٣ يوليو إلى محكمة الأمن القومى وذلك بعد اعتقال دام نحو ستة أشهر .

وجدير بالذكر أنه قد وجهت لهؤلاء الاشخاص تهمة استغلال الدين لتفتيت الوحدة الوطنية ولاضعاف سلطة الدولة ، وهى تهم تنص المادة ١٢ من قانون الأمن القومى لسنة ١٩٧٠ على جعل عقوبة الاعدام فيها إلزامية .

ومن المعروف أن المنظمة قد أعربت مرارا عن قلقها من التوسع فى عدد الجرائم التى يعاقب عليها بالاعدام فى الصومال . كما أعربت عن قلقها من جعل عقوبة الاعدام إلزامية فى ٢٠ جريمة مختلفة ضد أمن الدولة ، من بينها نشر أو توزيع دعاية معادية للدولة والاشتراك فى النشاطات السياسية والدينية والنقابية المعارضة رغم خلوها من العنف . وجدير بالذكر أنه بموجب هذه القوانين اصدرت محكمة الأمن القومى العديد من أحكام الاعدام والسجن بحق السياسيين المعارضين آخرها صدور أحكام بالاعدام على تسعة شيوخ فى عام ١٩٨٦ . وان كانت هذه الأحكام قد تم تخفيفها فى وقت لاحق بعد مناشدات دولية ثم افرج عن هؤلاء الأشخاص بموجب عفو عام .

هذا وكانت أنباء المحاكمات الجديدة قد اثارت اهتمام وقلق عديد من دوائر حقوق الانسان . ومن المقرر ان توفد منظمة العفو الدولية مراقبا لحضور جلسات المحاكمة . وكانت عدة اتصالات قد اجريت بين منظمة العفو الدولية وبين المنظمة العربية لحقوق الانسان بهدف تنسيق الجهود الرامية لتوفير محاكمة عادلة للمتهمين . هذا وتأمل المنظمة ان يستجيب الرئيس الصومالى سياد برى للمناشدات التى تمت فى هذا الشأن .

★ العراق
استمرار اعتقال عضو جمعية الكتاب الأكراد

خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان السيد وزير داخلية العراق بخصوص الشكوى الواردة ، والخاصة بإستفسار حول حقيقة مصير احد المواطنين الأكراد الذى ألقى القبض عليه فى ١٧ يناير ١٩٨٩ ، ومن غير المعروف طبيعة التهم الموجهة إليه ولاحقيقة وضعيته منذ اعتقاله . وكانت الشكوى الواردة قد اشارت لاعتقال المواطن دلشاد مريوانى الأستاذ السابق بكلية الآداب جامعة بغداد ، وعضو جمعية الأدباء العراقيين ، واحد مسئولى جمعية الكتاب الأكراد . وأفادت بأنه قد تم اعتقاله بالرغم من أنه لم يقترف أى عمل من اعمال العنف ، كما انه لاينتمى لأى حزب سياسى ، وان كافة نشاطاته الثقافية ذات طابع سلمى . واشارت إلى أن استمرار اعتقاله لقرابة عام يثير قلق ذويه . وجدير بالذكر ان الشكوى كانت قد اشارت الى أنه من مواليد السليمانية ، وأنه قد سبق له العمل بالصحافة وبغيرها من وسائل الاعلام العراقية خلال الستينات وأن له مؤلفات عديدة فى مجال النقد الأدبى .

هذا وكانت المنظمة قد استفسرت فى خطابها للسيد وزير داخلية العراق عن طبيعة الوضع القانونى للمذكور وعن ماهية التهم الموجهة إليه ، واشارت لقلقها من استمرار اعتقاله نحو عام دون أن يقدم للمحاكمة . وطالبت بكفالة محاكمة عادلة له تتوافر فيها الضمانات القانونية التى يتضمنها الدستور العراق والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان . كما طالبت فى حالة ما اذا لم يكن بحقه تهم بجرائم محددة أن يتم اطلاق سراحه دونما ابطاء .

مزاعم حول اغتيال لاجىء عراق بباكستان

اجرت المنظمة العربية لحقوق الانسان اتصالا مع رئيسة وزراء باكستان بشأن النداء العاجل الذى تلقته المنظمة والذى تضمن انباء حول اغتيال احد اللاجئين العراقيين المقيمين بباكستان وذلك وسط مزاعم حول تورط المخابرات العراقية فى تدبير هذا الحادث .

وكان النداء الذى تلقته المنظمة قد اشار لاغتيال اللاجىء سلام عادل خضير فى ٩ أكتوبر ١٩٨٩ وذلك بعد تعرضه لمضايقات وملاحقات متكررة من جانب من سمّاهم النداء بعناصر المخابرات العراقية تضمنت تهديدات وجهت له بالتصفية الجسدية . وطالب النداء بإجراء تحقيق فى الحادث للكشف عن هوية الجناة وتقديمهم للمحاكمة ، كما طالب بإتخاذ اجراءات تتيح حماية اللاجئين العراقيين المقيمين بباكستان من مواجهة نفس المصير .

وكان النداء قد اشار للجوء مئات العراقيين إلى باكستان فى اطار عمليات التهجير التى تتم بحق العديد من المواطنين تحت ظروف من الاضطهاد . واضاف ان هؤلاء لم يسلموا من التعرض للملاحقة والتنكيل بهم وهم خارج أوطانهم ، ويشمل ذلك اعتقال بعضهم والتهديد بتسليمهم للسلطات العراقية .

وأورد النداء فى هذا الصدد اشارة لمجموعة اللاجئين العراقيين الذين كان من المقرر تسليمهم للسلطات العراقية بعد اعتقال دام بضعة أشهر ، وهى المجموعة التى شملت نحو ٩٠ مواطنا عراقيا والتى أسفرت الجهود التى بذلت فى حينها فى اقناع السلطات الباكستانية العدول عن قرار ترحيلهم . ومن المعروف ان المنظمة العربية لحقوق الانسان كانت قد ناشدت رئيسة وزراء باكستان وقف قرارات الترحيل تحسبا لأية مخاطر قد تهدد حياتهم ، خاصة فى ضوء ما أوردته الشكاوى حول احتمال تعرض هؤلاء الأشخاص لخطر الاعدام فى حال تسليمهم للسلطات العراقية المختصة وذلك بسبب أنشطتهم السياسية المعارضة .

هذا وكان النداء قد اشار لما اثارته واقعة الاغتيال الأخيرة — والتى راح ضحيتها سلام عادل خضير — من مشاعر بالقلق لدى اللاجئين العراقيين المتواجدين فى باكستان . وانهم عبروا عن ذلك فى مظاهرة سلمية تصدت لها قوات الشرطة ، وتم اعتقال ٦٤ شخصا ولم يطلق سراحهم الا بعد تدخل بعض المعنيين بشئون اللاجئين بالأمم المتحدة وذلك حسبما افاد النداء .

وقد طالبت المنظمة فى خطابها الذى وجهته لرئيسة وزراء باكستان بإجراء تحقيق فى واقعة الاغتيال المشار إليها والتى تلقت المنظمة أنباءها بقلق بالغ بوصفها انتهاكا للحق فى الحياة وهو حق أصيل ولصيق بالانسان لايجوز المساس به أو النيل منه . وقد ناشدت المنظمة السلطات الباكستانية ان يوكل للجنة مستقلة مهمة اجراء هذا التحقيق ، وان يتم التأكد من احالة المتورطين فى ارتكاب هذا الحادث الى المحاكمة . كما ناشدت الأخذ بعين الاعتبار أوضاع اللاجئين العراقيين المقيمين بباكستان بما يتيح كفالة حقوقهم وحمايتهم من التعرض لأية اجراءات تعسفية .

لم الشمل

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان خطاب شكر من أستاذ جامعى عراقى سبق وأن بعث بشكوى للمنظمة تتعلق بعدم السماح لزوجته العراقية المقيمة ببغداد بالالتحاق به فى ليبيا والتى يعمل بإحدى جامعاتها منذ عام ١٩٧٩ .

وقد تلقت المنظمة بإرتياح ما جاء فى خطابه حول موافقة السلطات العراقية المختصة مؤخرا على سفر زوجته وماورد بالخطاب حول وصول الأخيرة لبنغازى فى ١٩٨٩/١٢/٢٠ .

وكان المذكور والبالغ من العمر ٥٥ عاما قد تقدم بعدة طلبات فى هذا الشأن الا ان ايا منها لم يلق القبول . وكانت المنظمة قد ناشدت السلطات العراقية اتاحة حق السفر والتنقل للسيدة رقيه عبد الله وتمكينها من الالتحاق بزوجها الدكتور على الشيخ حسين المساعدى ورفع القيود المفروضة على مزاولة هذا الحق بالنسبة للحالات الأخرى المشابهة ، كما وضعت تحت نظر السلطات العراقية المطالب الأخرى التى تضمنتها الشكوى والخاصة بالسماح للمذكورة — بعد مغادرتها

البلاد — بحق العودة لأرض الوطن من حين لآخر لزيارة ابنائها المقيمين ببغداد .

وبالرغم من ان المنظمة لم تتلق ردا على مخاطبتها فى هذا الشأن إلا أنها كانت تتطلع لاستجابة السلطات لهذه المطالب .

هذا وكانت الشكوى الواردة للمنظمة قد أوردت نص برقية المناشدة التى وجهها الشاكى للرئيس العراق صدام حسين .

وفى تطور لاحق، نُمِيَ لعلم المنظمة ماتناقلته الانباء فى ١٩٩٠/١/١٨ حول قيام الرئيس العراق بإصدار توجيهات برفع القيود عن سفر العراقيين الى الخارج والسماح لهم بالسفر إلى كافة انحاء البلاد ، وهو الأمر الذى تلقته المنظمة بإرتياح بالغ .

ومن المعروف ان العراق كان قد اوقف السفر إلى الخارج للأغراض السياحية منذ عام ١٩٨٢ واستثنى من قرار وقف السفر رجال الاعمال والطلاب الحاصلين على منح للدراسة فى الخارج والمرضى الذين تتطلب حالتهم الصحية العلاج فى الخارج وكان هؤلاء يمنحون تصاريح خاصة للمغادرة .

★ الأردن
مطالبة بتوسيع مجال العفو الملكى

خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان السيد نائب رئيس الوزراء ووزير داخلية الأردن بشأن الشكوى التى تلقتها والخاصة بإستمرار اعتقال خمسة أشخاص من المتهمين بالاشتراك فى احداث نيسان ١٩٨٩ وذلك بالرغم من صدور عفو ملكى تم بمقتضاه الافراج عن باقى المتهمين . وقد ناشدته المنظمة ان يمتد العفو الملكى ليشمل الافراج عن هؤلاء الأشخاص وذلك اسوة بغيرهم ممن اطلق سراحهم . هذا وقد أوردت الشكوى اسماء المحتجزين الخمسة وتشمل كلا من ابراهيم الدلقمونى ومصطفى خميس ، ولؤى الدباغ ، وعبد الرازق سعيد ، وفاروق سحويل .

ومن المعروف ان المنظمة كانت قد أجرت اتصالات مع السلطات الأردنية اثر هذه الأحداث التى كانت قد اندلعت احتجاجا على رفع الأسعار بالأردن ، واعربت فيها عن قلقها مما صاحب هذه الأحداث من مصادمات بين قوات الأمن والمتظاهرين اسفرت عن سقوط عدد من القتلى قدرتهم بعض التقارير بنحو احد عشر شخصا واعتقال مايزيد على ١٥٠ شخصا . كما كانت المنظمة قد اعربت فيما بعد عن ارتياحها تجاه صدور امر ملكى بالعفو عن المعتقلين فى هذه الأحداث ، واشارت لتطلعها فى أن يعكس ذلك اقرارا بحق المواطنين فى التعبير عن آرائهم بمختلف الطرق السلمية وفقا لما تضمنته المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، والتى من المفترض ان تلتزم الأردن بما جاء بها بوصفها من الدول المصدقة على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

★ البحرين
مخاوف من إبعاد أحد المواطنين خارج البلاد

ارسلت المنظمة العربية لحقوق الانسان برقية إلى السيد وزير داخلية البحرين بشأن الشكوى التى تلقتها والتى اشارت لاعتقال احد المواطنين ولوجود مخاوف تتعلق بإحتمالات ابعاده الى خارج البلاد .

فقد أوردت الشكوى انه قد ألقى القبض على المواطن رضا محسن الموسوى ، وذلك فور وصوله لمطار البحرين فى ١٩٩٠/١/٢٤ . واشارت الى ان المذكور الذى كان قد أكمل دراسته الجامعية بقبرص سبق له ان عمل رئيسا لاتحاد طلبة البحرين ، وذلك خلال الفترة ما بين أعوام ١٩٨٤ — ١٩٨٨ . واضافت انه من غير المعروف اسباب احتجازه ، ولاطبيعة التهم التى وجهت إليه ، واعربت عن مخاوفها حول احتمالات صدور قرار بإبعاده الى خارج البلاد .

وقد أعربت المنظمة عن قلقها تجاه تلك الانباء وذلك فى البرقية التى وجهتها للسيد وزير داخلية البحرين ، واشارت إلى انها تخشى ان تكون الاجراءات المتخذة بحق المذكور قد جاءت بسبب ارائه ونشاطاته السلمية داخل الاتحاد ، وناشدته وقف أية قرارات تعسفية قد تصدر بحقه ينجم عنها ابعاده إلى خارج البلاد . كما ناشدته اطلاق سراح المذكور اذا لم تكن هناك تهم بجرائم محددة بحقه أو كفالة تقديمه لمحاكمة عادلة ، اذا ماكانت هناك تهم محددة منسوبة إليه .

★ الامارات العربية
انتزاع اعترافات تحت التعذيب

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان شكوى تفيد احتجاز المحامى محسن ممدوح عزت حسن ، المصرى الجنسية تمهيدا لتقديمه للمحاكمة ، وذلك فى تهمة جنائية . وافادت الشكوى ان المذكور الذى لم يعثر بحوزته على أية مضبوطات تتعلق بالتهم الموجهة إليه قد تعرض للتعذيب اثناء احتجازه ، وأنه قد ارغم على الادلاء بإعترافات رغم براءته من التهم المنسوبة . وأفادت الشكوى أن المذكور قد عمل محاميا أمام احدى محاكم امارة دبى ، وان له اسهامات منشورة فى مجال الدراسات القانونية . واعربت عن مخاوفها من أن تكون الاجراءات المتخذة بحقه قد جاءت بسبب ارائه واجتهاداته فى هذا المضمار .

وقد خاطبت المنظمة فور تلقيها الشكوى السلطات المعنية بإمارة دبى ، وناشدتها اجراء تحقيق فيما ورد بشأن تعرضه للتعذيب واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحمايته من ذلك ، وعدم ادانته بناء على اعترافات اتخذت منه عنوة ، ووقف أية اجراءات تعسفية بحق ذويه .

المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب يوصى بالتعاون مع المنظمة لوضع مشروع لمعايير نزاهة الانتخابات

اعرب اتحاد المحامين العرب عن ادانته لكافة الجرائم التى تمارسها سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة كما ادان ماتمارسه من ارهاب الدولة ضد الشعب الفلسطينى والشعب اللبنانى ، كما طالب باطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين بسبب آرائهم فى السجون العربية تأكيدا لحقوق الانسان العربى وحرياته الأساسية .

جاء ذلك فى اطار التوصيات والقرارات المنبثقة عن اجتماع المكتب الدائم للاتحاد فى دورة انعقاده الثالثة بصنعاء بالجمهورية العربية اليمنية فى الفترة من ٩ — ١٢ ديسمبر ١٩٨٩ .

وقد اعرب المكتب الدائم عن تقديره للمتغيرات الجديدة على الساحة العربية فى مجال حقوق الانسان والتى تتمثل فى توسيع دائرة المشاركة والقبول بالتعددية السياسية وتقليص دور المحاكم الاستثنائية والتصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان من جانب بعض الحكومات العربية ، غير أنه أكد على ان مثل هذه الاجراءات تمثل خطوات متواضعة لاتلبى طموحات المواطنين ولاتمثل وفاء الحكومات العربية بالتزاماتها الدولية، واوصى المكتب فى هذا الصدد بمطالبة الحكومات العربية بإعادة النظر فى دساتيرها وتشريعاتها وفقا لاحكام الوثائق الدولية لحقوق الانسان ، كما طالب الحكومات بسرعة التصديق على مشروع الاعلان العربى لحقوق الانسان وطالب اللجنة الدائمة لحقوق الانسان بالجامعة العربية بتنفيذ قرارات دورتها العاشرة بعقد اجتماعات دورية سنوية للتأكد من تطبيق واحترام حقوق الانسان العربى ودعوة المنظمات الاقليمية والقطرية المعنية بحقوق الانسان إلى اجتماعاتها بصفة مراقب .

كما دعا المكتب الدائم الأمانة العامة بالاتحاد الى تكثيف جهودها مع المنظمة العربية لحقوق الانسان فى اطار الحملة المشتركة بينهما من أجل وطن خال من سجناء الرأى . كما اوصى الأمانة العامة بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الانسان لوضع صيغة مشروع لمعايير ضمان نزاهة وحرية الانتخابات المعنى بها من قبل لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة ، والعمل على نشرها فى أوساط المؤسسات التشريعية العربية ومجلس وزراء العدل العرب والداخلية العرب .

مصر : بدايات تحتاج لتطوير

تتابع المنظمة العربية لحقوق الانسان باهتمام تطور حالة حقوق الانسان فى مصر فى ضوء ماأعلنه السيد اللواء محمد عبد الحليم موسى الذى تولى منصب وزير الداخلية اثر تنحية السيد اللواء زكى بدر فى ١٣ يناير ١٩٩٠ . وتعرب المنظمة عن ارتياحها لما اعلنه السيد وزير الداخلية الجديد من أن المرحلة القادمة لن تشهد أى تجاوز للقانون او امتهان لكرامة الانسان المصرى ، وان احزاب المعارضة والنقابات المهنية لها الحق فى اقامة الندوات وعقد اللقاءات فى مختلف المحافظات فى اطار الالتزام بالشرعية والقانون والدستور ، ومااكده من التزام وزارة الداخلية بتنفيذ الاحكام القضائية التى تصدر بشأن الافراج عن المعتقلين ، وعزم الوزارة على دراسة حالات الاعتقال لكل معتقل على حدة والبحث فى امكانية الافراج عنه .

كما تعرب المنظمة عن ارتياحها لبدء أجهزة وزارة الداخلية فى بحث حالات المعتقلين الذين صدرت احكام قضائية بالافراج عنهم ، وامتنع وزير الداخلية السابق عن الامتثال لهذه الأحكام . وقد افادت بعض المصادر انه قد افرج عن عدد كبير من المعتقلين تراوحت التقديرات بشأنهم — حتى نهاية يناير ١٩٩٠ — بين ٥٠٠ و ١٢٠٠ شخص ، من بينهم معتقلون فى قضايا سياسية وأمن دولة . ويذكر ان السيد وزير الداخلية قد اعلن ، اثر توليه المسئولية ، ان عدد المعتقلين يبلغ ٢٤١١ معتقلا بينهم ٨١٢ معتقلا لأسباب سياسية ، والباقون لأسباب تتعلق بجرائم المخدرات والأموال العامة والتموين .

ومن المعروف ان ممارسات الادارة السابقة لوزارة الداخلية ، فى اطار تطبيقها للسياسة الأمنية التى تتبناها السلطات ، قد ادت إلى اتساع رقعة انتهاكات حقوق الانسان فى البلاد من خلال اعمال الاعتقال العشوائى وممارسة الحملات التأديبية ، واقتحام المساجد والتورط فى اعمال التعذيب ، واهدار الاحكام القضائية ، وتوسيع الصدام مع كافة التيارات السياسية المعارضة ، وبشكل خاص التيار الدينى ، والاعلان عن تبنى سياسة « الضرب فى المليان » وفى « سويداء القلب » بديلا عن الحوار مع هذا التيار ، فضلا عن النزوع المستمر لتهديد الخصوم السياسيين باستباحة اسرار حياتهم الخاصة وتوجيه شتى أنواع الاهانات إلى لفيف واسع من رموز الفكر والسياسة والعمل النقابى وهيئات ومنظمات حقوق الانسان العربية والمحلية والدولية .

وقد كانت المنظمة تتطلع لأن يتعدى التغيير الذى طرأ على السياسة الأمنية حدود التغيير فى الاساليب والوسائل فحسب ، إلى المراجعة الشاملة لهذه السياسة والتخلص من العديد من القوانين الاستثنائية وعلى رأسها قانون الطوارىء ابرز أدوات هذه السياسة ، وانتهاج اسلوب الحوار مع كافة التيارات الوطنية . بيد ان واقع الحال يشير الى استمرار تمسك السلطات بجوهر سياستها الأمنية ، إذ استمر التمسك بقانون الطوارىء واستخدام العنف فى مواجهة الجماعات الاسلامية . وقد ترتب على ذلك مصرع أحد الاشخاص الذين ينسب اليهم الانتماء إلى هذه الجماعات ، وذلك خلال اشتباك مع الشرطة اثر مظاهرة نظمتها الجماعة الاسلامية بأسيوط فى ١٩٩٠/١/٢٣ للمطالبة بمحاكمة وزير الداخلية السابق ، كما لقى مواطن آخر من اعضاء هذه الجماعات يدعى احمد كامل جمعة مصرعه كذلك بمسكنه بمنطقة عين شمس خلال محاولة أجهزة الأمن القاء القبض عليه ، وقد عللت أجهزة الأمن مصرعه باضطرار قوة الأمن إلى اطلاق النار عليه بعد ان بادر باطلاق النار على أفراد هذه القوة .

وعلى الجانب المقابل فقد رصدت التقارير ثلاث محاولات للاعتداء على عناصر من الشرطة خلال النصف الثانى من يناير ، اشير إلى ان مرتكبيها ممن ينتمون إلى الجماعات الاسلامية . وقد شهدت منطقة عين شمس آخر هذه الاعتداءات فى ٣٠ يناير ، حيث هاجم عدد من الأشخاص بمنطقة عين شمس سيارة للشرطة والقوا عليها عبوات حارقة اسفرت عن إصابة ضابط شرطة وسائق السيارة بعدة حروق . وقد القت السلطات القبض على سبعة أشخاص فى أعقاب هذا الحادث بتهمة الشروع فى قتل ضابط الشرطة . ووفقا للتقارير التى تلقتها المنظمة فقد كشفت التحقيقات الأولية ان هذا الاعتداء كان بمثابة رد فعل انتقامى من الجماعة الاسلامية لمقتل احمد كامل جمعة قبلها بأيام محدودة على يد قوة الأمن .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان التى تابعت بقلق استمرار أعمال العنف والعنف المضاد من جانب قوات الأمن وبعض الجماعات الاسلامية ، مازالت تلح على ضرورة وقف كل ممارسات العنف على الساحة الوطنية . وترى أن إعمال القانون ، هو المدخل الذى لابديل سواه لوقف دائرة العنف فى مصر . كما تناشد السلطات المصرية أن تعزز الخطوات الايجابية التى شرع فيها السيد اللواء عبد الحليم موسى فى تصفية ظاهرة الاعتقال السياسى ، والافراج الفورى عن كل من اعترضت النيابة العامة على حبسهم . وتتطلع لأن تكون هذه الخطوات مقدمة لتصفية القوانين الاستثنائية ، وفى مقدمتها قانون الطوارىء الذى يعد مصدرا متجددا لكثير من الظواهر السلبية التى اعترت ضمانات حقوق الانسان فى مصر طيلة الحقبة الأخيرة .

تقرير المنظمة المصرية حول التعذيب فى مصر يثير جدلا واسعا

تقدمت المنظمة المصرية لحقوق الانسان ببلاغ الى النائب العام فى ١٥ يناير ١٩٩٠ ، طالبت فيه بالتحقيق فى الوقائع التى تضمنها تقريرها السنوى حول التعذيب خلال عام ١٩٨٩ . طالب البلاغ بسماع اقوال الموقعين عليه من محامى المنظمة وأعضاء مجلس امنائها ، وسماع اقوال المجنى عليهم الذين وردت اسماؤهم فى تقرير المنظمة ، واستجواب رئيس مصلحة السجون ومأمورى السجون ومفتش مباحث السجون وكل من ورد اسمه أو صفته فى تقرير المنظمة كقائم بالتعذيب . كما طالب البلاغ — حال استيفاء التحقيقات — بتحريك الدعوى العمومية ضد كل من ساهم فى ارتكاب اعمال التعذيب .

وكان التقرير الذى اصدرته المنظمة المصرية لحقوق الانسان حول « التعذيب فى مصر » قد تضمن معلومات موثقة حول اساليب التعذيب وضحاياه استقاها من محاضر تحقيقات النيابة التى اثبتت وقائع التعذيب ، وتقارير الطب الشرعى التى اثبتت آثار التعذيب على أجساد ضحاياه ، واللقاءات المباشرة التى اجرتها المنظمة المصرية مع عدد من المعتقلين من كافة التيارات السياسية ، وأخيرا من خلال التجربة العملية التى مر بها عدد من قيادات وأعضاء المنظمة المصرية خلال اعتقالهم فى أغسطس ١٩٨٩ وتعرضهم مع آخرين للتعذيب فى سجن أبو زعبل .

وقد آثار تقرير المنظمة المصرية حول التعذيب اهتماما واسعا من قبل منظمات حقوق الانسان الدولية ومصادر الاعلام العالمية فأعادت لجنة المحامين الامريكية لحقوق الانسان نشره . كما قامت صحف الجارديان (البريطانية) والنيويورك تايمز والواشنطن بوست (الأمريكية) بتناول أبرز ماتضمنه التقرير . وأولته هيئة الاذاعة البريطانية اهتماما خاصا وطلبت تعليق السيد اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية عليه فنفى مايتردد عن تعذيب المعتقلين فى السجون مؤكدا خضوع السجون للائحة خاصة تحكمها ، وخضوعها للتفتيش من قبل النيابة ورجال القضاء وأشار الى إنه على إستعداد للترخيص لاحدى الهيئات الدولية بزيارة السجون. فيما اكد الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان فى تصريح له إلى هيئة الاذاعة البريطانية صحة المعلومات التى أوردها تقرير المنظمة المصرية ودعا إلى تصفية الأوضاع التى تسمح بمثل هذه الممارسة الشاذة . وفى مقدمتها السلطات الاستثنائية التى تتيحها قوانين الطوارىء .

التتمه ص ١٠

الأردن يواصل التقدم فى تطوير ضمانات حقوق الانسان

يتواصل على الساحة الأردنية العديد من التطورات الايجابية فى مجال تعزيز الضمانات الاساسية لحقوق الانسان . وتعد هذه التطورات وثيقة الصلة بالبرنامج السياسى الذى تبنته السلطات فى اعقاب أحداث العنف التى شهدتها البلاد فى أبريل ١٩٨٩ اثر مظاهرات الاحتجاج على اجراءات التقشف الاقتصادى التى اتخذت فى ذلك الوقت . وقد قطعت الحكومة شوطا هاما فى هذا البرنامج باجراء الانتخابات النيابية فى نوفمبر ١٩٨٩ ، والتى افسحت فيها المجال لمشاركة ممثلى التنظيمات السياسية غير المشروعة ، وعكست التقارير التى تلقتها المنظمة — فضلا عن حصول التيارات السياسية المعارضة على مايقرب من نصف مقاعد البرلمان — توافر درجة عالية من الحيدة والنزاهة .

وقد تشكلت فى اطار هذا البرنامج لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطنى يتم بموجبه السماح بإنشاء الاحزاب السياسية التى غابت عن الساحة الأردنية منذ أكثر من ثلاثين عاما بعد ان جرى حل جميع التنظيمات السياسية منذ عام ١٩٥٧ . وقد تعهد المسئولون فى الأردن بطرح هذا الميثاق الوطنى لاستفتاء عام فى غضون الأشهر الثلاثة المقبلة .

واضافة لما يترتب على الأخذ بالتعددية السياسية والحزبية من تعديلات منتظرة على الاطار القانونى المنظم لممارسة حقوق الانسان ، فقد شهد هذا الاطار تطورا هاما فى ديسمبر الماضى باعلان السلطات الأردنية تجميد العمل بالأحكام العرفية السارية فى البلاد منذ عام ١٩٦٧ تمهيدا لالغائها بالكامل فى غضون ٤ — ٦ أشهر . وقد واكب ذلك قرار الحكومة الأردنية بالغاء ثلاث عشرة مادة من مواد قوانين الأحكام العرفية ، وبمقتضى هذا القرار يتراجع دور المحاكم العسكرية العرفية لصالح تعزيز دور المحاكم المدنية المستقلة عن السلطات والتى سيعود إلى اختصاصها النظر فى القضايا السياسية والجرائم المشمولة بأحكام هذه المواد الملغاة واهمها مايتعلق بقانون مكافحة الشيوعية والجرائم الأخرى المتعلقة بعضوية الاحزاب السياسية المحظورة ومخالفة قانون الأسلحة النارية والذخائر واطلاق النار دون سبب مشروع والجرائم الخاصة بالاعتداء على الموظفين العموميين ورجال القوات المسلحة والشرطة اثناء تأديتهم لمهامهم الرسمية .

ومن المعروف ان استمرار العمل بالأحكام العرفية كان مدعاة لقلق العديد من الهيئات والمنظمات المعنية بحقوق الانسان ، بالنظر لما ترتب عليها من صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية ، ومااضفته من حصانة على أوامر السلطة التنفيذية وقراراتها ضد الطعن القضائى ، وما اتاحته من اجراءات تشمل اعتقال الأشخاص من المشتبه فى خطورتهم على أمن الدولة لمدد غير محددة دون تقديمهم للمحاكمة ، واحالة المعتقلين فى قضايا سياسية إلى المحاكم العسكرية العرفية التى تتسم احكامها بالتشدد ولا يتاح للمتهمين فيها حق الاستئناف .

وقد تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالارتياح هذا التطور بما ينطوى عليه من تعزيز لضمانات حقوق الانسان فى البلاد ، ومايرتبط به هذا التطور من اتجاه السلطات الأردنية إلى معالجة العديد من الآثار المترتبة على الاخلال بهذه الضمانات على صعيد الممارسة فى فترات سابقة. وقد شملت هذه المعالجة تعزيز حريات الرأى والتعبير وتخفيف القبضة الأمنية على حريات وحقوق المواطنين فى العمل والتنقل والسفر .

على صعيد تعزيز ممارسة حرية التعبير برزت سلسلة من الاجراءات تمثلت فى اعادة مجالس الادارات المنتخبة لثلاث صحف محلية كانت السلطات قد قامت بحلها خلال أغسطس ١٩٨٨ ، وفى السماح للصحفيين الممنوعين من الكتابة بمزاولة مهنتهم ، والسماح لرابطة الكتاب الأردنيين التى حظر نشاطها فى عام ١٩٨٧ باعادة تنظيم نفسها ومزاولة نشاطها من جديد ، فضلا عن القرارات التى صدرت بإعادة جميع الخطباء والوعاظ الذين منعوا سابقا من القاء الخطب والدروس الدينية إلى مواقع عملهم فى المساجد .

وعلى صعيد معالجة ماافرزه تشديد القبضة الأمنية من قيود على حريات وحقوق المواطنين فى العمل والتنقل والسفر ، فقد اصدرت السلطات قراراً بالغاء دور جهاز المخابرات فى تعيين الموظفين أو فصلهم من وظائفهم أو فى احتجاز جوازات سفر المواطنين أو منعهم من الحصول عليها لأسباب أمنية ، ورد جوازات السفر المحتجزة الى أصحابها ، وقد اجاز القرار اعادة تشغيل الموظفين الذين تم عزلهم لأسباب سياسية واعطاء أولوية فى التعيين لمن سبق رفض تعيينهم لنفس الأسباب . وتشير التقارير التى تلقتها المنظمة فى هذا الشأن ، ان مالايقل عن ٥٣٠ شخصا كانوا قد اضيروا من قبل بسبب فصلهم أو منعهم من العمل لأسباب أمنية أو عزلوا بقرار عرفى .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان من منطلق حرصها على تعزيز التطورات الايجابية التى شهدتها الساحة الأردنية مؤخرا ، ومحاصرة السلبيات التى أفرزها تطبيق الأحكام العرفية ، تتطلع إلى أن تقوم السلطات فى اطار الاتجاه إلى الغاء هذه الأحكام بمراجعة أوضاع السجناء السياسيين — والذين تقدرهم بعض التقارير بنحو ٦٠ سجينا — وذلك بالنظر إلى ان العقوبات الصادرة بحقهم قد جاءت من خلال المحاكم العسكرية العرفية التى تفتقر للعديد من الضمانات التى تتطلبها المحاكمة العادلة .

والجدير بالذكر ان السلطات الأردنية قد اعلنت فى ديسمبر الماضى الافراج عن المعتقلين السياسيين ، وأكدت فى هذا الصدد على اطلاق سراح ٤٨ معتقلا كانوا قد اعتقلوا فى نوفمبر الماضى ، وبينهم عدد كبير ممن يشتبه فى انتمائهم إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . غير أن رئيس الحكومة الأردنية قد اعلن أمام مجلس النواب الأردنى فى ١١ ديسمبر الماضى انه فيما يتعلق بمن صدرت بحقهم احكام بالسجن ، فإن الأمر يتطلب صدور قانون أو عفو خاص بشأنهم .

كما تناشد المنظمة السلطات تسهيل اجراءات تجديد جوازات سفر المواطنين المقيمين خارج البلاد والراغبين فى العودة إلى وطنهم ، وخاصة فى ضوء ماشارت اليه بعض التقارير من رفض السماح لعدد منهم من دخول البلاد ، وابعادهم الى البلدان التى جاءوا منها ، بدعوى ان جوازات سفرهم قد انتهت مدة صلاحيتها .

وتأمل المنظمة فى هذا الصدد ان تلتزم السلطات بتحريم ابعاد المواطنين الراغبين فى العودة من نقاط الحدود ، واصدار التوجيهات الملائمة للسفارات الأردنية بالخارج لتذليل مشكلات الراغبين فى العودة إلى البلاد ومنحهم جوازات سفر جديدة .

كما تناشد المنظمة السلطات انسجاما مع التوجهات السياسية التى تشهدها البلاد ، اضفاء المشروعية على حق التجمع والتظاهر السلمى . وكانت المنظمة قد تلقت تقارير اشارت إلى قيام بعض التظاهرات المساندة للانتفاضة الفلسطينية بمناسبة دخولها العام الثالث ، وذلك دون ان تتصدى السلطات لتفريقها ، وهو الأمر الذى يحدث لأول مرة منذ سنوات عديدة ، واعتبره بعض المراقبين ينطوى على الاقرار بحق التظاهر من قبل السلطات . بيد ان المنظمة تلقت مايشير إلى قيام قوات الأمن بتفريق مظاهرة فى عمان من ٣٠٠٠ شخص فى ٢٩ ديسمبر الماضى ، وهو مافسرته وزارة الداخلية فى بيان لها ، بأن تدخل قوات الأمن قد جاء نتيجة لاعتداء بعض المتظاهرين على عدد من سيارات الأمن .

الاختفاء فى المغرب
ظاهـرة يتعين تصفيتهـا

تعد المغرب من الأقطار العربية القليلة التى تعانى مما يعرف بظاهرة الاختفاء ، كأحد الانتهاكات الخاصة بحقوق الانسان ، حتى لقد تأسست من أجل ذلك رابطة باسم ، رابطة آباء وأصدقاء المختفين فى المغرب ، تتخذ من باريس مقرا لها . وقد اذاعت هذه الرابطة بيانا فى شهر نوفمبر ١٩٨٩ بمناسبة لقاء العاهل المغربى الملك الحسن الثانى ، والرئيس الفرنسى ميتران .

يفيد تقرير الرابطة المغربية ان عدد المختفين فى المغرب يربو على ٤٠٠ من المدنيين والعسكريين ، وان من بينهم من اختفى منذ عام ١٩٧٢ وأن الانتهاك الأكثر خطورة فى المغرب حاليا هو فى الابقاء على مثل هذا العدد من المختفين محتجزين فى أماكن سرية معزولين عن أى اتصال بالخارج ويشير تقرير الرابطة ان من بينهم :

١ ــ مناضلون فى الحركة الوطنية خطفوا اعوام ١٩٥٨ و ١٩٦٣ وليس هناك أى اخبار عنهم ويضيف التقرير ان ، أسرة بولحية طاطى لم تتوقف عن سؤال السلطات المغربية عنه منذ اختطافه عام ١٩٦٣ على يد رجال الأمن السياسى .

٢ ــ مجموعتان من العسكريين الذين فروا من تنفيذ احكام اعدام جماعية ، اثر اتهامهم فى محاولتى انقلاب جرت احداهما فى ١٠ تموز / يوليو ١٩٧١ والثانية فى ١٤ آب / اغسطس ١٩٧٢ ، وقد اختطفوا من السجن الحربى فى القنيطرة ونقلوا الى غابات تازمامارت وقلعة ماجونا .

٣ ــ مدنيون وعسكريون ، من ابناء المقاومة ضد الاستعمار ــ سابقا ــ مثل الوزان محمد المختفى منذ عام ١٩٧٣ .

٤ ــ نقابيون ، ومناضلون فى الدفاع عن الحقوق النقابية مثل المانوزى الذى اختفى عام ١٩٧٢ وصافينى الذى اختفى عام ١٩٧٤ والأشقر الذى اختفى أيضا عام ١٩٧٤ والذين لم يمثلوا قط امام أى سلطة قضائية .

٥ ــ الاخوة بوريكا ، وهم مواطنون فرنسيون ، ألقى القبض عليهم عام ١٩٧٣ فى ظروف غامضة وليس هناك أى اخبار عنهم ، وكان قد اطلق سراح احدى اخواتهم بعد عدة أشهر من العزلة .

٦ ــ اسر يرجع اصولها الى المحافظات الصحراوية بزعم أنهم متواطئون مع البوليساريو بسبب روابط عائلية .

٧ ــ عشرات من المشاركين فى مظاهرات يونيو ١٩٨١ بالدار البيضاء ويونيو ١٩٨٤ فى مراكش .

وفى تحليله لهذه الظاهرة يشير تقرير رابطة آباء وأصدقاء المختفين فى المغرب أن هناك عاملين يساعدان على الابقاء على هذه الوضعية غير القانونية فى المغرب وهما :

الأول : وجود واحدة أو أكثر من وحدات البوليس السياسى لها الأهلية القانونية لممارسة عمليات الاختطاف والتعذيب والاحتجاز دون وجه حق للأشخاص ، مع عدم امكانية محاسبتهم على اعمالهم هذه أمام المحاكم .. وقد صارت بعض أماكن عملهم معروفة . منها دار المكرى ومولاى شريف وتازمامارت وغيرها . أما العامل **الثانى** فهو وجود بعض النصوص فى القانون الجنائى المغربى ، تسمح بتمديد الحجز التحفظى ، ازدادت خطورة بسبب تواطؤ بعض القضاة ، وهو مايؤكده اطلاق سراح بعض المحتجزين بعد سنوات من احتجازهم دون أى شكل من أشكال المحاكمات وهو ماحدث لبعض ابناء فجيج Figuig الذين كان قد ألقى القبض عليهم فى مارس ١٩٧٣ وأطلق سراحهم بعدها بسنوات على بعد مئات الكيلو مترات من محال اقامتهم ، والأمثلة على ذلك كثيرة .

هذا وتثير ظاهرة الاختفاء فى المغرب اهتمام المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان ، فقد ذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية ان السلطات المغربية ظلت ترفض الادلاء بمعلومات عن حوالى ١٠٠ عسكرى يعتقد انهم كانوا محتجزين سرا فى حبس انفرادى وفى ظروف سيئة للغاية منذ سجنهم فى عام ٧١ ، ١٩٧٢ ، وأوردت ان بعضهم لقوا حتفهم بينما آخرون لايزالون قيد الاعتقال رغم انقضاء مدة احكامهم ، كما لم توفر السلطات ايضا معلومات جديدة للمنظمة الدولية عن حوالى ٨٠ صحراويا زعم أنهم اختفوا بعد ان قبضت عليهم قوات الأمن المغربية عام ١٩٧٦ ، وقد اخبرها مسئولون فى وزارة العدل المغربية أنهم تولوا التحقيق فى عدد من هذه القضايا ، لكنهم لم يعثروا على اسماء الأفراد المعنيين فى قوائم السجناء والمعتقلين ونفى المسئولون وجود هؤلاء المختفين قيد الاعتقال ، مضيفين ان التفاصيل القليلة المتوفرة عنهم تجعل التحقيق فى قضاياهم صعبا .

وفى بيان اصدرته رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالمية (بروكسل) فى أواخر عام ١٩٨٧ اشارت الى اختطاف عشرات الأشخاص فى العديد من المدن المغربية ، شملت الرباط والدار البيضاء وفاس ومكناس والحسيمة ، وذلك خلال شهرى يوليو واغسطس ١٩٨٧ . وتضمن البيان قائمة بأسماء ٢٥ شخصا ضمن عشرات الذين اختطفوا وهم أعضاء فى الاتحاد الوطنى للطلاب المغاربة أو أعضاء فى روابط ثقافية وفنية أبرزها نادى السينما فى الحسيمة ، بالاضافة الى عدد من الطلاب فى كليات العلوم بفاس ومكناس وكلية العلوم الاجتماعية وكلية الآداب بفاس ، كما شملت هذه القائمة عددا من المدرسين من بينهم أمين عام النقابة الوطنية للتعليم الثانوى بالحسيمة . وقد أعربت الرابطة عن قلقها لحالات الاختطاف ، وطالبت باعلان أماكن احتجاز هؤلاء الأشخاص ودوافع احتجازهم ، كما طالبت باحترام حقهم فى محاكمة عادلة أو اطلاق سراحهم فورا اذا لم يثبت أى اتهام فى حقهم .

وعلى الجانب الآخر اكد الفريق العامل التابع للأمم المتحدة والمعنى بحالات الاختفاء ، انه عندما خاطب الحكومة المغربية بشأن حالات اختفاء جاءت اجاباتها غير مفيدة ولاتلقى الضوء على هذه القضية . حدث ذلك عام ١٩٨٧ حين قدم اليها ٢٠ حالة اختفاء تلقى اجابة حول ١٣ منها ، وكانت الردود لاتفيد فى شىء رغم التذكير والالحاح .. وهو مايلقى ظلالا من الشك على وضعية هؤلاء ومصائرهم .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان التى تستشعر القلق إزاء هذه المحنة لتناشد السلطات المغربية كشف النقاب عن حقيقة مصير هؤلاء المختفين ، والأمر باجراء تحقيقات عاجلة عن هذه الحالات من الاختفاء القسرى ومحاسبة المسئولين عن هذه التجاوزات ، والاسراع بتسوية حالتهم وتجنب أى تأخير فى محاولة انقاذ حياتهم ، والسماح لذويهم بزيارتهم ، واتخاذ ماتراه من اجراءات فاعلة لتعزيز قضية حقوق الانسان فى المغرب ، التى باتت مطلبا ملحا لايحتمل التأجيل وذلك باعمال المواثيق الدولية لحقوق الانسان .

تتمة المنشور ص ٨

تقرير المنظمة المصرية

ومن ناحية أخرى أدلى النائب العام فى مصر بحديث الى مجلة « المصور » حرص فيه على التقليل من حجم ممارسة التعذيب بالتمييز بين الحالات التى تندرج فى نطاق التعذيب والتى حصرها سيادته فى الحالات التى تستهدف الحصول على اعتراف ، وقد وصفها بأنها حالات محدودة ، بينما اعتبر اى حالات أخرى تندرج تحت باب المعاملة القاسية. والواضح ان هذا التمييز قد استند إلى تعريف التعذيب وفقا للمادة ١٢٦ من القانون الجنائى التى لاحظ خبراء لجنة مناهضة التعذيب انها لم تتضمن التعذيب بمعناه الشامل وفقا لما أوردته اتفاقية مناهضة التعذيب التى صادقت عليها مصر .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان بالنمسا يعقد مؤتمره الثانى

بدعوة من اللجنة التنفيذية ، عقدت المنظمة العربية لحقوق الانسان بالنمسا مؤتمره الثانى فى ١٩٩٠/١/٣٠ ، وشارك فى أعماله الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة ـــ وقد بدأ الاجتماع بانتخاب الدكتور طارق الخضيرى رئيسا للمؤتمر ، والأستاذ نبيل بسطاطى مقررا له وجرت الموافقة على جدول الاعمال الذى تضمن عدة بنود ، حيث ناقش التقرير العام . والتقرير المالى والنظام الداخلى للفرع واقراره ، وانتخاب اللجنة التنفيذية الحديدة .

قدم د. مهدى الحافظ التقرير العام للجنة التنفيذية عن نشاطاتها خلال الفترة المنصرمة منذ المؤتمر الأول المنعقد فى ١٩٨٧/٦/١ . تناول نبذة تاريخية عن ظروف تأسيس الفرع ، فى ١٩٨٤/٧/١٨ وحصوله على الترخيص القانونى واستعرض أهم الانجازات المحرزة فى المجالات التالية :

ـــ الاجتماعات والمحاضرات فى المناسبات الوطنية والعالمية والهادفة للتبشير بمفاهيم حقوق الانسان والدفاع عن قضايا الحرية والديمقراطية ومنها الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطينى .

ـ عقد ندوتين : الأولى عن الاعلان العالمى لحقوق الانسان (مايو / آيار ١٩٨٨) ، والثانية عن النظام الدولى وحقوق الانسان فى الوطن العربى (أكتوبر / تشرين الأول ١٩٨٩) .

ـــ نشر مطبوعات المنظمة والفعاليات الاعلامية .

ـــ جمع الشكاوى والتحرى عن انتهاكات حقوق الانسان وابلاغ السكرتارية بها .

ـــ المساهمة فى تحرير مطبوعات المنظمة وترجمة النشرة الانجليزية والتقرير السنوى الأول .

ثم عالج التقرير عددا من القضايا والمشكلات الفكرية التى اعترضت مسيرة العمل ، ومنها طبيعة وابعاد مهمات المنظمة واساليب عملها والعوامل المؤثرة على حركة العضوية فيها .

وقدمت السيدة نهاد سالم التقرير المالى للفرع للسنوات الثلاث الماضية ، وأوصت بضرورة بذل جهود أكبر لتوسيع العضوية وزيادة التبرعات .

وبعد مناقشة التقريرين من أعضاء المؤتمر تم اقرارهما بالاجماع وتقديم الشكر للجنة التنفيذية وتثمين انجازاتها .

وعرض رئيس المؤتمر مشروع النظام الداخلى للفرع للمناقشة . وجرت تعديلات على بعض بنوده ثم اقر وسينشر بصيغته النهائية فى وقت قريب .

ووفقا لأحكام النظام الداخلى جرت انتخابات اللجنة التنفيذية الجديدة . حيث انتخب د. مهدى الحافظ بالاجماع رئيسا للفرع . كما تم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة بالاجماع من كل من الأساتذة : خالد الصانع ، نهاد سالم ، د. سعيد كيلانى ، د. حميد فياض ، نبيل بسطاطى وحسن سنادة .

وفى ختام المؤتمر ، قدم الأستاذ أديب الجادر عرضا لأهم القضايا والمشكلات التى تواجهها المنظمة العربية لحقوق الانسان ، وركز على وسائل تدعيم عمل المنظمة وتطويرها ، ولاسيما توسيع الحملة لجمع التبرعات والاشتراكات المالية . كما نوه بتقدير المنظمة وتثمينها لنشاطات فرع النمسا ، وتمنى له مزيدا من النجاحات .

وأعقب ذلك مناقشة واسعة ومثمرة من جانب الحاضرين ، وقدمت مقترحات وآراء هامة ، هدفها تطوير عمل المنظمة وتمكينها من أداء دورها المنشود فى تعزيز حركة الدفاع عن حقوق الانسان فى الوطن العربى وتدعيم قضايا الحرية والديمقراطية ، كما نصّت عليها وثائق الأمم المتحدة ولاسيما الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

المعهد العربى لحقوق الانسان يعقد دورته التدريبية الأولى

قرر المعهد العربى لحقوق الانسان عقد أولى دوراته التدريبية بالعاصمة التونسية خلال الفترة من ١٢ ـــ ١٨ مارس ١٩٩٠ . يتركز موضوع الدورة حول حقوق الانسان وسبل نشرها وحمايتها . ويساهم فى تنشيط هذه الدورة مسئولون من المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان ، وهى المنظمات الثلاث المؤسسة للمعهد ، ويشارك فى هذه الدورة مرشحون من جانب المنظمة العربية لحقوق الانسان وفروعها ونقابات المحامين والروابط والهيئات غير الحكومية العربية المعنية بحقوق الانسان .

منظمات حقوق الانسان المغربية تعد مشروع ميثاق وطنى لحقوق الانسان

اعدت خمس هيئات معنية بحقوق الانسان فى المغرب مشروع ميثاق وطنى لحقوق الانسان فى المغرب ، تهدف إلى اقراره من كافة الهيئات الوطنية كوثيقة معتمدة لحقوق الانسان هنالك . تتضمن هذه الوثيقة ديباجة وخمس فقرات عاملة اساسية وتنتهى بتعهد من جانب الهيئات الموقعة على الوثيقة بالالتزام بالعمل بأحكام ومبادىء هذا الميثاق بعد اقراره فى صيغته النهائية والدعاية له بين كافة المنظمات والهيئات المعنية بحقوق الانسان ، والالتزام بالدفاع عن قضايا حقوق الانسان بمفهومها الشامل ، والتعريف بمبادىء حقوق الانسان وتعميم الوعى بها ، وتنظيم الملتقيات والندوات والمحاضرات التى تسهم فى ذلك ، والاتصال والتدخل لدى السلطات الحكومية لحماية حقوق المواطن وحرياته ، وحث السلطات على المصادقة على كافة المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والتى لم تتم المصادقة عليها بعد .

الهيئات الخمس التى تبنت مشروع الميثاق المغربى هى : جمعية هيئات المحامين بالمغرب ـــ اتحاد الحقوقيين المغاربة ـــ العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان ـــ الجمعية المغربية لحقوق الانسان ـــ المنظمة المغربية لحقوق الانسان .

وفد من الجمعية العراقية لحقوق الانسان يزور الأمانة العامة

استقبلت الأمانة العامة وفدا من الجمعية العراقية لحقوق الانسان يوم ١٩٩٠/١/٦ استهدفت الزيارة مناقشة تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان حول أزمة العمالة المصرية فى العراق .

نظمت الأمانة العامة اجتماعا مشتركا لممثلين عن المنظمة والوفد العراق والمنظمة المصرية لحقوق الانسان . وناقش الاجتماع مشكلات العمالة المصرية بالعراق ، كما تمت مناقشة نتائج اتصالات المنظمة حول هذه المشكلات ، وتسلم الوفد العراق عددا من الشكاوى التى تلقتها المنظمة فى هذا الصدد .

اجتماع لأعضاء المنظمة بجنيف

يتدارس اعضاء المنظمة العربية لحقوق الانسان المقيمون بجنيف فكرة انشاء فرع للمنظمة يسهم فى تحقيق أهدافها المنصوص عليها فى النظام الاساسى . وقد حضر لفيف من الأعضاء اجتماعا دعا اليه الأستاذ اديب الجادر رئيس المنظمة فى ١٩٩٠/١/٢٤ وذلك لتبين آراء كافة الأعضاء والتعرف على موقفهم من فكرة انشاء الفرع وفقا لما ابداه عدد من الأعضاء من استعداد لتنظيم جهدهم فى اطار فرع للمنظمة . وقد وافق المجتمعون على اقتراح باعداد مذكرة تتناول جوانب هذا الموضوع وارسالها لكافة الأعضاء بجنيف ، ثم مناقشتها فى اجتماع مقبل يدعو اليه السيد رئيس المنظمة .. وقد تناولت المذكرة التى جرى اعدادها الوظائف التى يمكن ان يضطلع بها الفرع تحقيقا لأهداف المنظمة ، وبعض المسائل والاعتبارات التنظيمية المتعلقة بفكرة انشاء الفرع .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المنظمة تحوز صفة مراقب فى لجنة حقوق الانسان والشعوب بمنظمة الوحدة الأفريقية

وافقت لجنة حقوق الانسان والشعوب بمنظمة الوحدة الأفريقية فى دورتها السادسة المنعقدة فى جامبيا على قبول المنظمة بصفة مراقب فى اللجنة . وقد جاءت هذه الخطوة بعد حصول المنظمة على الصفة الاستشارية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الأمم المتحدة ، وبعد تقدمها للحصول على ذات الصفة فى هيئة اليونسكو العالمية وكذا التقدم للحصول على صفة مراقب فى لجنة حقوق الانسان بالجامعة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . وذلك فى اطار تعزيز روابط المنظمة مع الهيئات الدولية والاستفادة من الآليات التى تنتهجها فى خدمة قضايا حقوق الانسان فى المنطقة .

والمنظمة اذ تنظر باعتزاز وتقدير لهذه الخطوة ، تستعد ببرنامج محدد للاستفادة من الآليات التى تتيحها فى تعزيز نشاطها . وبخاصة فى الأقطار العربية الأفريقية .

.. وتعقد جمعيتها العمومية الثانية

تعقد المنظمة اجتماع جمعيتها العمومية الثانية بتونس (العاصمة) يومى ٧ ، ٨ مارس / آذار ١٩٩٠ ويشترك فى اعمال هذه الدورة — التى أطلق عليها دورة فتحى رضوان من أجل حقوق الانسان تكريما لذكرى رئيس المنظمة الراحل — نحو ستون عضوا هم أعضاء مجلس الأمناء وممثلو افرع المنظمة ومجموعاتها القطرية ، وممثلو الهيئات والروابط العضوة بالمنظمة . كما وجهت الدعوة لأربع وعشرين هيئة عربية ودولية لحضور الاجتماعات بصفة مراقب .

ينتظر ان تبدأ الجمعية العمومية بجلسة افتتاحية يشارك فيها المسئولون التونسيون وقادة الأحزاب السياسية والهيئات النقابية ، وقد وجهت المنظمة الدعوة للرئيس زين العابدين بن على لالقاء كلمة فى الجلسة الافتتاحية .

تتدارس الجمعية العمومية جدول أعمال مكثف يضم تقريرا عن تطور المنظمة وأدائها منذ اجتماع الجمعية العمومية الأولى قبل ثلاث سنوات ، وآخر عن تحرك المنظمة فى السنوات الثلاث المقبلة ، وثالث عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى ، وعددا من المسائل الادارية والتنظيمية المدرجة على جدول الأعمال من بينها انتخاب الهيئات القيادية للمنظمة ، مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية .

من المقرر ان يعقب اجتماع الجمعية العمومية اجتماع لمجلس الأمناء المنتخب لوضع الخطوط العريضة للسياسات التى يتوجب اتباعها لترجمة توصيات وقرارات الجمعية العمومية فى واقع نشاط المنظمة .

المنظمة المصرية لحقوق الانسان تنضم إلى المنظمة الدولية للاغاثة من التعذيب

انضمت المنظمة المصرية لحقوق الانسان إلى شبكة المنظمات الأعضاء فى المنظمة الدولية للاغاثة من التعذيب «SOS» . والجدير بالذكر ان المنظمة الدولية للاغاثة من التعذيب تقدم مساعدات استشارية لمنظمات حقوق الانسان المرتبطة بها ، كما تقدم المساعدة فى علاج ضحايا التعذيب داخل بلادهم أو خارجها بناء على ترشيح هذه المنظمات ، كما تقوم بعملية البث السريع للمعلومات المتصلة بوقائع التعذيب من خلال شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية ، كما تقوم بارسال بعثات لتقصى الحقائق

.. وتعقد الملتقى الفكرى الثانى

كما قررت المنظمة المصرية لحقوق الانسان عقد الملتقى الفكرى الثانى لها يومى ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٩٠ وذلك بمقر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع بالقاهرة ، وتدور موضوعات الملتقى — الذى يشارك فى تنظيمه مع المنظمة المصرية عدد من المنظمات والهيئات المعنية بحقوق الانسان فى مصر — حول حق الحياة وحق المشاركة فى ادارة شئون الوطن .

تقرير لرئيس المنظمة أمام لجنة حقوق الانسان فى الأمم المتحدة

فى مداخلته أمام لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة فى دورتها السادسة والأربعين التى تعقد فى الفترة من ٢٩ كانون ثان / يناير حتى ٤ آذار / مارس ١٩٩٠ ، نبه الأستاذ أديب الجادر إلى الانتهاكات الخطيرة التى تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلى ضد حقوق الانسان الفلسطينى ، مشيرا إلى ان ابشع صور انتهاك حقوق الشعب الفلسطينى هو حرمانه من حق العودة وحق تقرير المصير . ذلك انه لمن المفارقة ان اسرائيل تضمن حق العودة « ليهود العالم » وهى تطرد الفلسطينيين من وطنهم ، وهى اذ تستخدم كل السبل والوسائل لإجبار اليهود السوفييت للهجرة مباشرة لاسرائيل قامت بابعاد ٤٤ فلسطينيا خلال عام ١٩٨٩ .

وقد استعرض الانتهاكات الخطيرة التى ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلى من واقع ماجاء بالتقرير السنوى للمنظمة العربية لحقوق الانسان لعام ١٩٨٩ والتى طالت جميع حقوق الانسان الفلسطينى .

وفى ختام مداخلته أكد ان الوقت قد حان ليوجه أعضاء اللجنة اهتمامهم لحق الشعب الفلسطينى فى العودة الى وطنه .

أمين عام المنظمة يزور شطرى اليمن

زار الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة شطرى اليمن فى الفترة من ١٦ — ١٩٩٠/٢/٢٠ فى محاولة لتذليل بعض العقبات التى ظهرت فى طريق تكوين فرع للمنظمة هنالك . وقد تم الاتفاق على ان يتم تشكيل منظمة مستقلة مقرها صنعاء تضم اعضاء المنظمة فى شطرى اليمن وتكون مفتوحة العضوية ، وتسجل وفقا للقوانين المحلية وانبثاقا من النظام الاساسى للمنظمة العربية لحقوق الانسان ثم تتقدم بطلب العضوية المؤسسية للمنظمة .

مراسلات مكتب المنظمة فى جنيف :

AOHR
P.O.Box 82
1211 Geneva 28
SWITZERLAND

المنظمة العربية لحقوق الإنسان □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية فى الوطن العربى ، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين ٠ منطقة بريدية رقم ١٢٣١١ ، برقيا : بسيومان – مصر ٠ فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ ٠ مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى ، الأمين العام : محمد فائق ٠ الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى ، الأردن ١٠ دينار أردنى ، مصر ٢٥ جنيه مصرى ، السودان ٢٥ جنيه سودانى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار ٢٥ دولار ٠ تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738.